«وطنى» فى حوار على المحك مع الدكتور مهندس نادر رياض

هموم وطموحات الصناعة فى مصر

الإفراط فى تصدير الخامات دون تصنيعها إهدار للموارد والثروات القومية

صندوق النقد الدولى وضع العراقيل والعقبات أمام استيفاء مصر لشروط الجدارة الائتمانية

التقينا بالدكتور مهندس نادر رياض رجل الصناعة المصرى الحاصل على وسام الاستحقاق الألمانى من الطبقة الأولى وإحدى الشخصيات المعروف عنها اعتدال الرأى والنجاح عن طريق العمل المنهجي،والذى حقق نجاحاً غير مختلف حوله سواء فى العمل الخاص الصناعى أو فى العمل التطوعى الخدمى.
وقد علق على أسئلتى بقوله اسمحى لى أن أجيب على هذه الأسئلة ليس بصفتى مرجعية متخصصة فى كل سؤال يطرح وأنما باعتبارى مواطناً مستنيراً يشهد مانحياه بفهم متأمل دون زيادة عن ذلك...

قطع المعونة العسكرية يؤثر سلباً على العلاقة مع الدول المانحة إلا أنه يفتح المجال أمام تنوع مصادر الأسلحة

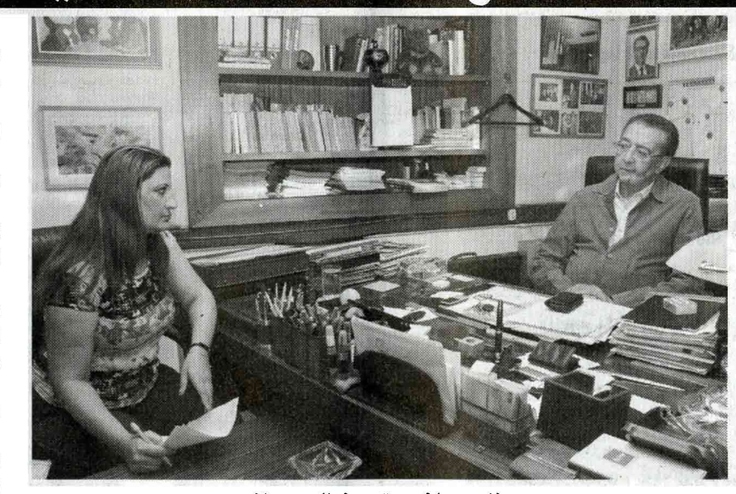

د.نادر رياض يتحدث إلى «وطنى»

حوار:
كاترين فرج الله

تصوير:
توفيق عادل

●● ماهى اهتماماتك؟

● على ألمستوى الشخصى ينحصر فى مجتمعى الصناعى الخاص بى الذى يضم أكثر من٨٠٠فرد تضمهم الشركة وبالتالى ٨٠٠أسرة.

وعلى المستوى الوطنى السعى نحو أن يحتل الوطن مكانة أفضل تحت الشمس،ويجد فرص لأبنائه تستوعب طاقاتهم وإمكانياتهم، وكذا الاهتمام بالقضايا العامة الهامة مثل التعليم من أجل التوظف،ومكافحة الفقر،وكيف أن التوظف للمواطن هو المرحلة الأولى والأهم لتحوله من شخص عشوائى فى رؤيته وتطلعاته إلى شخص يستطيع أن يدير شئون حياته بمنهجية منظمة.

●● ما رأيك فى القرار الأمريكى بقطع المعونة العسكرية عن مصر؟وماذا تعنى المعونة بالنسبة للدول؟

● هناك عقبات كثيرة تعانى منها دول العالم الثالث،وبالنظر للدول النامية والفقيرة بقارة أفريقيا وغيرها وهى جزء مهم من أسواق الدول الغنية رغم مشاكل الفقر.لذا فإن النهوض بالدول النامية يعد هدفاً عالمياً لزيادة حجم التبادل التجارى مع الدول الغنية لذا لزم وضع برامج لمواجهة مشاكل الفقر.لذا فإن النهوض بالدول النامية يعد هدفاً عالمياً لزيادة حجم التبادل التجارى مع الدول الغنية لذا لزم وضع برامج لمواجهة مشاكل الفقر والأمراض وتحويل الطاقات العاطلة بالدول الفقيرة إلى طاقات منتجة بغرض اللحاق بالدول المتقدمة وهو بعد تقدمى لمصلحة الشعوب.والمعونة التى تنفق غير المشروطة فإنها توجه إلى مواجهة الفقر ولتحسين الصحة فى بعض المناطق هو هدف دولى وهدف سامى من ناحية واقتصادى وأيديولوجى من ناحية أخرى.

أما مايخص المعونة العسكرية فى مجملها فإنها تستنفد جانباً منها على برامج الخبراء المشرفين عليها ولا غبار على ذلك مثل توريد الأسلحة والتى غالباً ماتكون ذات تكنولوجيات متوسطة وكذا الاشتراك فى مناورات عسكرية بغرض المواجهة المشتركة فى حالة حدوث كوارث أو التصدى لموجات إرهاب تهدد المنطقة وكذا التدريب على استعمال تلك الأسلحة.

وبذلك فإن لهذا مردوده الإيجابى على الدول الغنية من تشغيل لمصانع الأسلحة وتجديد فى إنجاح منظومات التسليح الخاصة بها لدى مصر وفى جانبها السلبى الحد من القدرة والمرونة فى تنوع مصادر السلاح.

وبذا فإن قطع المعونة العسكرية يؤثر سلباً على الدولة المانحة بحجب تلك المزايا إلا أنه يفتح المجال أمام تنوع مصادر الأسلحة ويخرجها عن دائرة الاحتكار.

●● على ضوء ذلك هل يتراجع صندوق النقد الدولى بشأن قرار القرض؟

● اعتقد أن صندوق النقد الدولى بعد أن وضع العراقيل والعقبات أمام استيفاء مصر بشروط الجدارة الائتمانية مما أوصل مصر للمجاهرة بالعزوف عن هذه القروض ليس أمامه إلا أن يتخفف من تلك الشروط المجحفة كما فعل فى مرات سابقة كثيرة.

والموافقة فى نهاية الأمر على تلك القروض التى فيها المصلحة المشتركة بعد عودة مصر للانضمام للدول المستفيدة من نشاط الصندوق باعتبارها عضواً فاعلاً فيه.

●● هل يعتبر التصدير إضافة للناتج القومى فى كل الأحوال؟

● لا خلاف على أنه لم يعد مقبولاً فى عصرنا هذا أن نستمر فى تصدير خاماتنا بحالتها دون إكسابها أية قيمة مضافة تعود علينا بالنفع.

ولنا أن نسترشد بحالة خامات الفوسفات التى نقوم بتصديرها فى صورة حجارة سائبة تعبأ فى حاويات وقاطرات بحرية مرتضين بذلك سعراً متدنياً بالكاد يكفى نفقات استخراج تلك الخامة من باطن الأرض ولك أن تتخيل أن عملية غسل تلك الأحجار وتخليصها من العوالق والشوائب وتجفيفها يرفع من قيمتها مالايقل عن٢٠٪،أما إذا قمنا بطحنها وغربلتها فإن القيمة تتضاعف،أما إذا أضفنا إليها عمليات التركيز بتخليصها من الشوائب فإن قيمتها تتضاعف عشرين مرة،أما إذا رأينا تحويلها إلى حامض فسفورى وأسمدة آزوتية فأن القيمة تتضاعف مائة مرة وهو الأمر الذى يجعل منها سلعة مطلوبة عالمياً تتهافت عليها طلبات الشراء من كل صوب وحدب،والأمثلة الأخرى كثيرة فها هو القطن المصرى طويل التيلة يصدر بحالته دون ثمة قيمة مضافة قد ننشدها إذا حولنا القطن إلى غزول حبذا وإن كانت غزولاً رفيعة أو رفيعة جداً وحبذا لو حولنا الغزول إلى أقمشة ومنسوجات.

أما صناعات الألومنيوم المصرية فهى إحدى الصروح التى أفرزتها ثورة التصنيع المصرية التى بدأت فى الستينيات وهى صناعة كثيفة الاستخدام للكهرباء إلا أننا نكتفى بتصدير الجزء الأكبر من الألومنيوم المصرى فى صورة كتل مسبوكة وبهذا فإننا نصدر فى واقع الأمر طاقة كهربائية هى المكون الرئيسى لتلك الكتل فها هى اليابان التى اكتفت باستيراد كتل الألومنيوم بدلاً من تصنيعها فى بلادها وذلك توفيراً للطاقة الكهربائية اللازمة لتلك الصناعة.

فما أحوجنا فى مصر إلى الحد من تصدير تلك الكتل والتحول التدريجى إلى تصدير الألومنيوم فى صورة قطاعات طويلة فى صورها المختلفة لنعظم من القيمة المضافة ونستفيد من الطاقة الكهربائية الموظفة فى تلك الصناعة.. نفس المثال ينسحب على تصدير الأرز،فمن المعلوم أن إنتاج الأرز يحتاج إلى كم كبير من المياه يقدر بـ٥آلاف لتر من المياه لكل كيلو أرز.مما نحا ببعض الدول التى تسعى إلى الحفاظ على مواردها المائية من الامتناع عن زراعة الأرز والاكتفاء باستيراده من الدول التى لا تحسب قيمة الماء المستخدم فى تلك المحاصيل.

لذا فإن الحرص كل الحرص مطلوب فى سياستنا التصديرية فليس كل ماهو صالح للتصدير له مردود إيجابى من الناحية الاقتصادية،كما أن الإفراط فى تصدير الخامات دون تصنيعها فيه إهدار للموارد والثروات القومية التى نحن فى أمس الحاجة للحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة والتى ستكون بلاشك أكثر قدرة وفاعلية فى تعظيم القيمة المضافة فيما عجزت الأجيال الحالية عن تحقيقها.

●● مارأيكم فى بعض الأصوات التى ارتفعت فى الآونة الأخيرة تنادى بخفض بعض من المواصفات القياسية المصرية الملزمة بدعوى صعوبة تطبيقها؟

● هذا الأمر يحوى فى طياته مايمكن وصفه بأنه أمر ظاهره الرحمة وباطنه العذاب.فالأمر ليس بخاف من أن المواصفات الملزمة هى تلك التى تختص بسلم الأمن والأمان مثل صناعات الأدوية والأغذية ومكسبات الطعم والرائحة وأوعية الضغط والغلايات والمراجل وما شاكلها مثل أنابيب البوتاجاز وأجهزة الإطفاء وأوعية وخزانات نقل المواد القابلة للاشتعال والكيماويات الكاوية والحمضية وجميعها سلع تشكل خطورة عالية على الإنسان وصحته ولاتخلو من أبعاد تؤثر على البيئة وحقوق المستهلك.

وتتكون المواصفات القياسية كما يعلم المتخصصون من حوالى٧آلاف مواصفة عادية غير ملزمة وتختص بمختلف السلع التى لا ينجم عن مخالفتها للمواصفات أية أضرار على صحة الإنسان وأمنه-مثال ذلك- السيراميك والرخام والمشغولات الجلدية والخشبية...إلخ يستثنى منها حوالى٤٠٠ مواصفة قياسية لها صفة الإلزام للأسباب سالفة الذكر بمعنى أنه لايجوز إنتاجها أو طرحها فى الأسواق قبل استيفاء إجراءات مشددة تشرف عليها وزارة الصناعة من خلال أجهزتها المتمثلة فى الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة،مصلحة الرقابة الصناعية،الهيئة المصرية العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة الكيمياء وكلها هيئات لها نظائرها فى جميع الدول المتقدمة شرقاً وغرباً دون استثناء.

لذا فإنه فى مواجهة الآراء القليلة عالية الصوت التى تطالب دون رؤية بخفض بعض المواصفات القياسية المصرية الملزمة فإننا نطرح التساؤلات التالية:

● إلا تحتاج الصناعات التخصصية من أوعية الضغط وغيرها لخبرات تخصصية لدى الأفراد وكذا معدات الإنتاج الحديثة بل وأيضاً معامل اختبار حديثة تقتنيها المؤسسة لاختبار كل مرحلة إنتاج والتحقق من جودته حتى تستوثق من سلامة المنتج النهائى قبل طرحه بالأسواق؟

● إذا كان المنتج المطابق للمواصفات يتكون من ثلاثة عناصر هى: الخامة والآلة والفرد المؤهل..فأين تكمن الصعوبة فى استيفاء مواصفة قياسية ملزمة؟

● أليست المواصفات القياسية الراقية هى وسيلتنا لاستكمال القدرة التنافسية عالمياً والخروج للأسواق الدولية من موقع الندية والقدرة على المنافسة؟

● أليس فى الهبوط بالمواصفات القياسية المصرية تدن فى المنتجات المصرية جودة وسعراً بما يفتح الباب على مصراعيه للسلع المستوردة الهابطة لتصبح مصر سوقاً متلقية للنفايات ناهيك عن حقوق المستهلك والأخطار التى تحيق به من جراء ذلك؟

●● كثر الجدل وعلا الصخب فى الآونة الأخيرة حول البحث عن نقطة البداية فى رفع الدعم عن العديد من السلع والخدمات تأثراً بما يردنا من اتجاهات عالمية...مارأيكم؟

● حتى لايأخذنا الخلاف والاختلاف بعيداً عن أرض الواقع فلننظر إلى واقع الحال فى الدول الاقتصادية التى تعمل تحت مظلة الاقتصاد الحر كيف كان توجهها ليس فقط فى التصدى للاحتياجات الأساسية من مساكن اقتصادية ودعم للخبز واللبن والغذاء والمواصلات العامة وإتاحتها بأسعار مخفضة فى دول الاتحاد الأوربى ليس فقط دعماً لأصحاب المعاشات والحالات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة بل امتد ذلك لدعم الكثير من الصناعات الكبرى.

فها نحن نرى أن ألمانيا كدولة عظمى تنهج سياسة الاقتصاد الحر إلا أنها تدعم الزراعة وصناعة الألبان وأيضاً إنتاج اللحوم حتى لاتتراجع بفعل عزوف الفلاحين عن الإقبال عليها لانخفاض العائد منها فتتيح التقاوى وخدمات فلاحة الأرض بالميكنة الجماعية بأسعار مدعومة وتشترى الألبان من منتجيها بأسعار أعلى وتطرحها فى الأسواق بأسعار مدعومة،كما تحول مالا يستهلك من الألبان إلى زبده قابلة للحفظ فيما سمى بعد ذلك بظاهرة جبل الزبد،كما تتيح الأعلاف لمربى المواشى بأسعار مدعومة،وبذا تحافظ على البعد الاجتماعى من ناحية وتحمى تلك الصناعات المهددة بالانقراض من ناحية أخرى.

كما عمدت ألمانيا فى فترة ليست بالبعيدة بتوجيه النهوض بالصناعات الصغيرة فى ثلاثة أهداف الأول ذو توجه اقتصادى من خلال:

● التوزيع العادل للدخل القومى متمثلاً فى دعم النشاط السكانى على امتداد الرقعة الجغرافية وتعظيم العائد منه.

● تنمية المدخرات المحلية وهو الأمر الذى يرفع من معدلات الاستثمار والعائد على الاستثمار القومى من ناحية،كما يعمل على كبح جماح معدلات التضخم من ناحية أخرى كما أن له منتجاً ثانوياً يتمثل فى ترشيد الاستهلاك.

● زيادة التوجه إلى استخدام الخامات المحلية أو المدخلات المحلية وهو أمر له مردوده فى رفع جودة هذه المدخلات.

● المساهمة فى تحقيق توازن أفضل فى ميزان المدفوعات وذلك بإحلال واردات محلية محل واردات مستوردة.

● إعادة استخدام العوادم لصناعات أكبر مثل الفضلات والمخلفات الصناعية المعدنية وغيرها مما يعتبر إحدى المعالجات الجيدة فى ملف المهدر الصناعى.

● توفير قدر من الطلب الجيد للتكنولوجيا المحلية مما يفتح سوقاً أمام التكنولوجيا الرخيصة والبحوث والتطوير الذى تستطيع مراكز البحوث المحلية الإمداد بها على مستوى شباب الباحثين.

ولكل هذا مردوده الايجابى على الاقتصاد بدءاً من الفرد وذلك عن طريق:

● توفير فرص عمل حقيقية ذات عائد إنتاجى وانعكاس ذلك إيجابياً على مشكلة البطالة على امتداد الرقعة الجغرافية.

● الرفع من قدرة العمالة غير المدربة والعمالة نصف الماهرة ارتقا بها على سلم المهارات الوظيفية.

● ترسيخ المفاهيم الصناعية بدءاً من مستوى المجتمع غير الصناعى وذلك بإضافة مفاهيم جديدة لقيمة العمل والانضباط والجودة وتحسين الإنتاجية واستعمال الأدوات المناسبة فى كل عملية صناعية وتشجيع الابتكار على مستوى القرية والمدينة الصغيرة.

● خلق فرص أوسع للأسر لتصبح منتجة: لتتكامل مع المجتمع الصناعى البسيط على مستوى الصناعات الصغيرة وذلك بأداء عمليات تجميع وفرز وتغليف بسيطة على مستوى أفراد الأسرة مما يحولها لأسرة منتجة على هامش صناعة بسيطة تدور فى فلكها.

●● من وجهة نظركم كيف يمكن الحفاظ على القدرة التنافسية للصناعات المصرية؟

● للحفاظ على القدرة التنافسية للصناعات المصرية بات من الضرورى مراعاة عدد من المحاور المهمة باعتبارها واجبة التطبيق بصورة متكاملة آنية فى ذات الوقت لحين عبور الاقتصاد المصرى الأزمة الحالية والتى تخلص إلى:-

● الارتقاء بمستوى المواصفات القياسية المصرية واستكمال منظومتها والتشدد فى تطبيقها.

● مواجهة السلع الهابطة وغير المطابقة للمواصفات القياسية وذلك بإلزام السلع المستوردة بالمواصفات القياسية المصرية عن طريق الهيئة المصرية العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

● توجيه مصلحة الرقابة الصناية للرقابة على الأسواق بالتعاون مع مباحث التموين لضبط السلع المهربة جمركياً والسلع المغشوشة وتلك المخالفة للمواصفات القياسية المصرية خاصة من سلع الأمن والأمان مثل أوعية الضغط وأنابيب البوتاجاز وخزانات الوقود وخزانات الكمبروسورات والأدوية وقطع غيار السيارات.

● التوجيه باستيفاء الاحتياجات الحكومية من الإنتاج المحلى متى توفر بالجودة المطلوبة من الإنتاج المحلى.

● الإعلان عن أسعار توافقية للمرحلة القادمة تخص أسعار الطاقة والوقود خاصة وأن كثيراً من المصانع وجهت لاستخدام الوقود الغازى بدلاً من الوقود السائل.

● توجيه المصارف لتمويل الاستيراد للأغراض الصناعية وحجب التمويل أمام الاستيراد خارج نطاق الاستخدام الصناعى والأمن الغذائى والأمن الدوائى.

● التوسع فى برنامج دعم الصناعات المصرية بتوفير الأموال اللازمة لذلك، وكذا آلية استرداد الرسوم السابق أداؤها عند استيراد الخامات ومستلزمات الإنتاج بنظام الدروباك وتنظيم ذلك ليتم فى يسر وسلاسة دون معاناة فى استيفاء الإجراءات المعقدة.

●● وسالناه فى الختام هل أنت متفائل رغم الأحداث الجارية وما يشاع عن التباطؤ فى اتخاذ القرارات وشيوع أعمال الفوضى والشغب؟.

● فأجاب مبتسماً:كلى تفاؤل من أن الأمور السيئة التى حدثت وتحدث الآن سينجم عنها دروس مستفادة تحث المواطن على مختلف مستوياته فى أهمية العودة لتثبيت أركان سيادة الدولة والامتثال للنظام والتمسك به حيث أن تجربة الفوضى كانت نتائجها سلبية للغاية وبذا أتوقع أن يعود المصرى لطبيعته الجميلة والأصلية من حب النظام وحب العمل والتلاحم مع الدولة ومؤسساتها فى منظومة تحقق النجاح والتقدم ويعود بمصر إلى مكانتها التى عرفناها بها لتلحق بما فاتها من التنمية اللازمة لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل وصولا للرخاء بعد ذلك.

●● ماهى المعوقات التى تخلت خطوطها عن توفير خدمات النقل لمناطق مدخلات ومخرجات عملية التصنيع الزراعى .

ماهى العقبة أمام تطور موانئ البحر الأحمر لتخدم الرقعة الجغرافية التى تقع فى نطاقها؟

الإجابة:عدم مد خطوط السكك الحديدية لهذه الموانئ.

ماهى مشاكل شركات إنتاج الصلب وأيضاً الأسمنت مما جعلها تتخلف عن ملاحقة النهضة العمرانية المنشودة؟

الإجابة:السكة الحديد التى تخلت عن مد خدمات نقل الخامات السائبة من اسمنت سائب وكذا تغذية المصانع بحاجتها الضخمة من الفحم السائب والخامات السائبة الأخرى مثل المازوت وغير ذلك.

لماذا تخلف الصعيد عن الدخول فى منظومة التصدير للعالم؟

الإجابة:السكة الحديد التى لم تمد خطوطها للموانئ ولم توفر خدمات التخليص والنقل من المصدر بالصعيد إلى الموانئ والعكس لتسلم وتسليم المستندات وتقوم بتخليص البضائع لحساب العميل المصرى.

ماهى مشاكل التجارة الداخلية التى تمنعها من أن تؤدى دورها بالحجم الذى تستحقه؟

الإجابة:السكة الحديد والتى تحتاج لتنشيط مخازنها بكل محطة سكة حديد لتستوعب الخدمات التخزينية التى تحتاجها المنطقة الجغرافية التى تقع فى نطاقها بما فى ذلك النقل المبرد وكذا أن تؤدى دروها فى تسليم البضائع واقتضاء الثمن وتحويله للمستفيد صاحب البضاعة.

لذا هناك عدد من المحاور المهمة تدعو الضرورة إلى الأخذ بما لنلحق بالتيار الرشيد الصاعد تحقيقاً للأهداف وتلاقياً مع الطموحات المنشودة...وتتمثل تلك المحاور فى:-

استكمال نقص الجرارات على المدى القصير بجرارات مستعملة ومجددة:

● تعميم المزلقانات الكهربائية فى جميع أنحاء الجمهورية.

● تحديث نظام الإشارات وتعميمها على جميع الخطوط.

● مد الخطوط للموانئ المصرية وتوفير خدمات التخليص على البضائع استيراداً وتصديراً بمعرفة السكة الحديد هذا الأمر سيوفر دخلاً كبيراً يخدم فى نفس الوقت توزيع البضائع بسرعة وأمان بما يخدم التجارة الداخلية من خلال محطات السكة الحديد المنتشرة وهو الأمر الذى لاتستطيع أن توفره وسائل النقل البرى الأخرى الأكثر كلفة.

● توفير خدمات نقل الحاويات والنقل المبرد على خطوط السكك الحديدية:

● توفير خدمات نقل المواد السائبة داخل حاويات خاصة بذلك«Bulk».

● توفير خدمات البريد السريع ونقل الطرود عن طريق السكك الحديدية

●● هل هناك تكامل بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة؟

● إن العلاقات البينية بين الصناعات المختلفة لاتتسم بطبيعتها بتبنى نمطاً واحداً تسير عليه،فالمفترض أن تكون هناك مناطق من التعاون وتبادل المنافع ومناطق أخرى من المنافسة وهو الأمر الذى ينشط الأسواق،كما لايخفى علينا أن التعاون الزائد عن حده يدخل فى حدود التأثيم من وجهة نظر قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار إذ أنه قد يؤثر فى الأسعار رفعاً وخفضاً وحجباً للسلع بصورة قد تضر بالأسواق ويبقى التكامل مطلباً ملحاً فى إطار الصناعات الصغيرة المغذية للصناعات الكبيرة وهو الإطار الصحى لذلك.

●● ماهو التوجه الاستراتيجى للصناعات الصغيرة والمتوسطة فى غيبة استراتيجية واضحة؟

● يجب علينا أن نفرق بين المشروعات الصغيرة والصناعات الصغيرة،فالمشروعات الصغيرة SME's توجهها اجتماعى تنموى،أما الصناعات الصغيرة SMI's توجهها صناعى خدمى ويهدف فى صورته المثلى لتصبح صناعة مغذية للصناعات الكبيرة،كما أن هذه الصناعات تتبع منظومة العمل والأداء التى تلتزم بها الصناعات الأكبر حجماً،وهى فى هذه الحالة تكون جزءاً من المنظومة الصناعية التى تحكمها معايير الجودة والمواصفات القياسية والتصميم وحسن اختيار الخامة وقياس معدلات المهدر فى الخامة والزمن والطاقة.

ولقد حققت المشروعات الصغيرة نجاحات على امتداد الرقعة الجغرافية،أما الصناعات الصغيرة فلم يكتمل الإطار التنموى لها وبذا لم تأخذ فرصتها الكاملة بعد.

ويجب علينا العمل على التوزيع العادل لسوق العمل ومصادر الدخل على امتداد ربوع الوطن ومثال ذلك:

● صناعة القلل القناوى وتمركزها فى محافظة قنا،فالوصول بهذه الصناعة لمنطقة الميزة التنافسية يكون بتطوير جانب من الميزة النسبية لتلحق بصناعة الخزف والصينى وصناعة المحروقات بإدخال الميكنة عليها ويدخل ضمن هذا الأوعية والقوارير القابلة للتصدير كأعمال ذات محتوى فنى- زراعة البلح بواحة سيوه وما يترتب عليه من عمليات تصنيع وتغليف وعمليات تسويقه محليا وخارجيا

-تصنيع الأسماك ببحيرة السد العالى/ بحيرة البردويل وتسويقها محليا وخارجيا.

● ويمكن إيجاز الأهداف الاستراتيجية من وراء

●● كيف ترون تطوير مرفق السكة الحديد ودوره فى التنمية؟

● واقع الحال اليوم يشير إلى أن سكك حديد مصر وهو المرافق الأهم استراتيجياً يمكن وصفه بأنه «غنى فى أملاكه فقير فى إيراداته» ولاشك أن حالة السكك الحديدية المتردية التى نحياها الآن هى شاهد على إهدارنا المستمر عبر عقود لإمكانيات كانت لدينا وتميزنا فيها وبها،وكم كان لنا من الخبراء فى إدارة السكة الحديد ممن تمكنوا بنجاح من إدارتها تحت الإدارة المصرية فى المرحلة التالية لرحيل الإدارة البريطانية دون أن تحدث ثمة فجوة إدارية أو فنية فى التشغيل.

والأمر ليس بخاف فى أن كثير من المشاكل الاقتصادية الجاثمة على الساحة فى المرحلة الحالية لها أن تتلاشى إذا تطور هذا المرفق الهام ليحقق الطموحات القومية المعلقة عليه،ولنا أن نسأل ونجيب على التساؤلات الاقتصادية التالية:

لماذا لم يتحقق الهدف من المشروعات الكبرى بجنوب مصر وعلى رأسها مستقبل مشروع توشكى العملاق حتى الآن؟

الإجابة:السكة الحديد التى لم تمد خطوطها إلى توشكى.

ماهى مشكلة عدم الاستفادة من الثروة السمكية ببحيرة السد العالى بالإمكانيات الكاملة المتاحة؟

الإجابة:السكة الحديد وعدم توفير خدمات النقل المبرد.

ماهو السبب فى تأجير انطلاقة التصنيع الزراعى بموقع الزراعة؟

● الدكتور مهندس/نادر رياض فى سطور ●

● الحالة الاجتماعية:متزوج/له ثلاثة أبناء
● تكريم دولى:حاصل على وسام الاستحقاق من الطبقة الأولى من جمهورية ألمانيا الاتحادية

الخلفية العلمية:
● بكالوريوس الهندسة قسم هندسة الطيران-جامعة القاهرة
● تخصص فى مجال الهندسة الصناعية- جامعة Aachen ألمانيا
● دكتوراه فى الهندسة الصناعية -الولايات المتحدة

أنشطة مهنية:
● رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب شركة بافاريا مصر ش.م.م-وعضو مؤسس
● رئيس شركة BAVARIA International GmbH-Fire Protection نورنبرج/ألمانيا
● رئيسBAVARIA Brandschutz Industrien GmbH+ CO KG فالدميونخ/ألمانيا

أنشطة حالية فى مجال الخدمة العامة:
● رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوربية منذ سبتمبر ٢٠١٢
● رئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية منذ نوفمبر ٢٠٠٦
● رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى منذ ١٨مايو٢٠٠٤
● عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية منذ ٢٧أغسطس٢٠١٣
● عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة-وزارة الاستثمار منذ سبتمبر٢٠٠٩
● عضو المجلس المصرى للشئون الخارجية منذ يولية ٢٠٠٤
● عضو مجلس إدارة أصدقاء مؤسسة الدكتور مجدى يعقوب لأمراض القلب منذ مارس٢٠١٠
● نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة منذ مايو ٢٠١٠
● نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لحماية الملكية الصناعية منذ فبراير٢٠٠٦
● نائب رئيس مجلس إدارة الشعبة العامة للمستثمرين-الاتحاد العام للغرف التجارية منذ مارس١٩٩٦
● عضو مجلس إدارة اتحاد صناع أجهزة الإطفاء BVFA-اتحاد الصناعات الألمانى(BDI)

تولى فى مجال الخدمة العامة(سابقة):
● رئيس مجلس إدارة اتحاد صناع أجهزة الإطفاءBVFA- اتحاد الصناعات الألمانى(BDI) منذ أبريل ٢٠٠٨ حتى أبريل٢٠٠٩
● رئيس لجنة السلع الهندسية والمعمرة بجهاز حماية المستهلك-وزارة التجارة والصناعة منذ مايو ٢٠٠٧ حتى مايو٢٠٠٩
● رئيس لجنة الصناعة بالغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة GAICC
● مستشار لجنة الصناعة والطاقة-بمجلس الشعب منذ عام١٩٩٥ حتى عام٢٠٠٦
● رئيس نادى روتارى«راين-نايل» المتحدث بالألمانية
● رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية منذ عام٢٠٠٤ حتى عام٢٠١٠
● عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية منذ عام١٩٩٣ حتى عام٢٠١٢
● رئيس مجلس أمناء الكلية التكنولوجية بالمطرية -وزارة التعليم العالى والبحث العلمى منذ عام٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١١

مرفق السكة الحديد الأهم استراتيجياً فى مجال النقل لكن إهدارنا المستمر له عبر عقود أوصلنا إلى حالته المتردية